





بلدي المحرق يوافق على إيقاف استعدادات «ليالي المحرق» إلى حين حصول الثقافة على الموافقات اللازمة

نائب رئيس المجلس: «استئناف العمل فور الحصول على الموافقات»

كتبت: مروة أحمد

وافق مجلس بلدي المحرق خلال اجتماعه صباح أمس الاثنين على إيقاف الاستعدادات لمهرجان «ليالي المحرق» إلى حين حصول هيئة البحرين للثقافة والآثار على التراخيص والموافقات اللازمة لاستكمال العمل. جاء ذلك بحضور المهندس خالد القلاف مدير عام بلدية المحرق وعبدالعزيز النعار رئيس المجلس والمهندس صالح بوهزاع نائبه والأعضاء.

وخلال الاجتماع قام النعار بالتقدم بمقترح عاجل نص على تعليق الاستعدادات والأعمال القائمة لمهرجان «ليالي المحرق» بنسخته الخامسة حتى يتم تأمين التصاريح ذات الصلة ومعالجة مخاوف السكان من المواطنين والمقيمين حول أزمة المواقف.

وتحوّل الموضوع إلى نزاع تعددت أطرافه حول التشاور ومواقف السيارات والأراضي البلدية وسلطة تأجير وتسليم العقارات البلدية للمهرجان، حيث أوضح النعار أن المجلس لا يعترض على إقامة هذا النوع من المهرجانات المسؤولة عن استعراض حضارة وتاريخ وثقافة البحرين إلا أن المجلس البلدي يجب أن يكون في الصورة.

وقال النعار خلال الاجتماع «كان لدى هيئة البحرين للثقافة والآثار أشهر لإبلاغنا، ولكن لم يأت أحد لمقابلتنا». مؤكدًا إمكانية التغلب على التحديات بسهولة إذا اجتمعوا مع المجلس البلدي في المقام الأول وشرحوا كل شيء، بما في ذلك الترتيبات البديلة للمقيمين وخطط المتاجر.

كما تحدث النعار عن وجود عريضة قام حوالي 100 مواطن بتوقيعها حول أزمة المواقف التي ظهرت في المنطقة القدمة بسبب الاستعدادات للمهرجات حيث أوضح بأنه على الهيئة إيجاد حلول لأصحاب المنازل التي تحتاج إلى مواقف بعد تخصيص هذه المساحات للاستعداد لمهرجان «ليالي المحرق».

وأمتد الخلاف خلال الاجتماع ليطول المهندس خالد القلاف مدير عام بلدية المحرق بسبب تسليم المتاجر الشاغرة في منطقة سوق المحرق القديمة للمؤجرين في المهرجان من دون العودة للمجلس البلدي والنقاش، كما انتقد النعار مرافقة القلاف للهيئة في الجولة التي تم تنسيقها للمهرجان دون دعوته كون ممثل الدائرة أو دعوة أحد من المجلس البلدي.

ومن جانب آخر دعا القلاف أعضاء المجلس البلدي إلى عدم عرقلة سيرورة المشروع والذي من المقرر أن يتم إطلاقه في الأول من ديسمبر المقبل، مؤكدًا أن هذا المهرجات مثّل على مدار سنوات نقطة جذب رئيسية للتراث الوطني محذرًا من أن التأخير القصير يمكن أن يكون له عواقب وخيمة.

وتحدث المهندس صالح بوهزاع عن أهمية الأخذ بالموافقات والإجراءات بهدف إثبات أهميتها، وقال خلال الاجتماع «يمكن للهيئة أن تأتي غدًا للبدء في الإجراءات لمنع التأخير ومواصلة العمل والانتهاء في الوقت المحدد».

الجدير بالذكر أن مهرجان «ليالي المحرق» يعقد سنويًا على مسار اللؤلؤ وهو موقع مسجل في قائمة التراث العالمي باليونسكو على امتداد 3.5 كيلومترات بالمحرق القديمة، وتضمنت النسخة السابقة أكثر من 1300 نشاط ثقافي وعرض موسيقي، بما في ذلك المعارض والجولات المصحوبة بمرشدين وورش العمل التفاعلية وحوالي 800 عرض موسيقي.

أعلنت الهيئة في وقت سابق عن خطط ترميم وتنشيط المباني التاريخية، إلى جانب الاستعدادات لمركز زوار مسار اللؤلؤ وبيت فخرو. ويعتبر المهرجان جزءا من جهود البحرين الأوسع نطاقا لتعزيز تراث المحرق، لا سيما خلال عام عيسى الكبير، الذي عينه جلالة الملك المعظم لإحياء ذكرى مؤسس البحرين الحديثة.

إشادة أممية وعربية بمكانة العمل التطوعي في البحرين

مسؤولون دوليون: المملكة تمتلك إرثا متميزا في التطوع يعكس قيم التكافل والانتماء الوطني

أشاد مسؤولون رفيعو المستوى في الأمم المتحدة والاتحاد العربي للعمل التطوعي بالدعم والرعاية اللذين يحظى بهما العمل التطوعي في مملكة البحرين من القيادة الحكيمة والحكومة، مؤكدين أن ما يتميز به المتطوعون من المواطنين والمقيمين من عطاء ومبادرات مجتمعية يجسد قيم التكافل والانتماء الوطني، ويسهم في تعزيز مسيرة التنمية المستدامة.

وأعربت السيدة إيناس حمد، المسؤول الإقليمي للدول العربية ببرنامج الأمم المتحدة للمتطوعين، عن تقديرها واعتزازها بالمتطوعين والمتطوعات في مملكة البحرين، مشيدة بما يقدمونه من جهود إنسانية ومجتمعية تعكس أسمى قيم العطاء والتضامن والمسؤولية الوطنية، ومثمنة الدعم والرعاية اللذين يحظى بهما المتطوعون من القيادة السياسية والإدارية في المملكة.

وقالت: «أتوجه باسمي واسم برنامج الأمم المتحدة للمتطوعين بتحية تقدير واعتزاز إلى جميع المتطوعين والمتطوعات في مملكة البحرين، الذين يجسدون قيم العطاء والتضامن والمسؤولية المجتمعية نموذجاً فاعلاً للمشاركة في خدمة المجتمع والإسهام في مسيرة التنمية».

وأكدت أن مملكة البحرين تمتلك رصيداً مهماً من ثقافة العمل التطوعي والمبادرات المجتمعية التي تعكس روح التكافل والانتماء، وتبرز الدور الحيوي للأفراد والمؤسسات ومنظمات المجتمع المدني في إحداث التغيير الإيجابي والمستدام.



○ إيناس حمد.



○ عبدالعزيز السندي.



○ د. يوسف الكاظم.

وأوضحت أن برنامج الأمم المتحدة للمتطوعين ينظر إلى التطوع باعتباره قوة تنموية مؤثرة تتجاوز حدود المبادرات الإنسانية الفردية، ليشكل ركيزة أساسية في تعزيز التماسك المجتمعي وتسريع التقدم نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

وأشادت حمد بالشراكة مع جمعية البحرين للعمل التطوعي، معربة عن تطلع البرنامج إلى مواصلة التعاون مع شركائه في المملكة، وتوسيع آفاق العمل المشترك لتعزيز ثقافة التطوع وإتاحة المزيد من فرص المشاركة المجتمعية، مؤكدة أن كل مساهمة تطوعية، مهما كان حجمها، قادرة على ترك بصمة إيجابية في حياة الأفراد ومستقبل المجتمعات.

من جانبه، أشاد الدكتور يوسف بن علي الكاظم، رئيس الاتحاد العربي للعمل التطوعي، بالجهود التي تبذلها القيادة الحكيمة في مملكة البحرين لدعم العمل التطوعي ورعايته، في ظل رعاية حضرة صاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة ملك البلاد المعظم، باعتباره شريكاً أساسياً في تنمية الوطن ورقيه.

كما نوه بالجهود التي تبذلها الحكومة برئاسة صاحب السمو الملكي الأمير سلمان بن حمد آل خليفة ولي العهد رئيس مجلس الوزراء، والتي انعكست على تميز العمل الأهلي من خلال منظمات المجتمع المدني والمبادرات التطوعية المتنوعة، مشيداً بدور جمعية البحرين للعمل التطوعي في خدمة المجتمع وتعزيز ثقافة العطاء.

وأكد أن تنظيم الاحتفالية بيوم التطوع العالمي، الذي يصادف الخامس من ديسمبر، بمشاركة برنامج الأمم المتحدة للمتطوعين والاتحاد العربي للعمل التطوعي، يعكس المكانة الريادية التي وصلت إليها الجمعية، والثقة التي تحظى بها على المستويات الخليجية والعربية والدولية.

وأشار الكاظم إلى أن الجمعية، باعتبارها عضواً فاعلاً في الاتحاد العربي للعمل التطوعي، تقدم نموذجاً مشرفاً للمؤسسات الأهلية التي نجحت في تحويل العمل التطوعي إلى برامج ومبادرات مؤسسية ذات أثر إنساني وتنموي مستدام.

وأعرب عن اعتزاز الاتحاد بالشراكة المستمرة مع الجمعية، وتطلعه إلى تطوير آفاق التعاون المشترك بما يخدم مسيرة التطوع في مملكة البحرين ودول الخليج والوطن العربي.

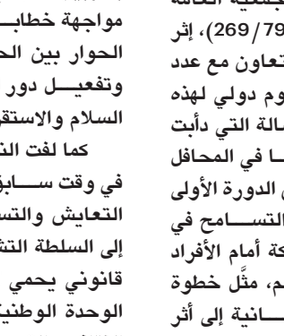
من جانبه، أوضح السيد عبدالعزيز راشد السندي، رئيس جمعية البحرين للعمل التطوعي، أن برنامج الاحتفال بيوم التطوع العالمي، الذي سيقام برعاية كريمة من معالي السيد علي بن صالح الصالح رئيس مجلس الشورى، سيكون احتفالية وطنية ذات رسالة إنسانية عالمية، ويتضمن إطلاق مبادرات خيرية واجتماعية ذات طابع إنساني، بالتعاون مع عدد من الشركاء من المدارس الخاصة والكشافة والمرشدات والمبادرات التطوعية.

وأشار إلى أن البرنامج الرئيسي للاحتفالية يتضمن تكريم المجتازين للدورة الثانية من برنامج الرخصة الدولية في إدارة الأزمات والحد من الكوارث والسلامة المجتمعية، باعتباره أحد البرامج النوعية التي تسهم في إعداد كوادر تطوعية مؤهلة للتعامل مع الأزمات والطوارئ، وتعزيز مفاهيم السلامة والمسؤولية المجتمعية.

وأضاف أن الاحتفالية ستشهد إعلان الفائزين في الدورة الرابعة لمسابقة القصة القصيرة، التي تهدف إلى تشجيع المواهب الأدبية لدى النشء والشباب، وترسيخ القيم الإنسانية والتطوعية من خلال الإبداع الأدبي. كما نوه بإطلاق النسخة الأولى من جائزة «رواد العمل التطوعي الخليجي 2026»، التي تحتفي بالشخصيات الخليجية المتميزة في ميادين العمل التطوعي، تقديراً لإسهاماتها الإنسانية والمجتمعية، وتعزيزاً للتواصل وتبادل الخبرات بين رواد العطاء في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية.

النائب أحمد صباح السلوم:

الرؤية الملكية نقلت التسامح من قيمة وطنية إلى رسالة بحرينية للعالم



○ أحمد صباح السلوم.

أكد رئيس لجنة الشؤون المالية والاقتصادية النائب أحمد صباح السلوم، أن احتفاء العالم باليوم الدولي للتسامح، الذي يصادف 16 نوفمبر من كل عام، يمثل مناسبة لتأكيد ما رسخته مملكة البحرين من نموذج وطني قائم على احترام التنوع والحوار والتعايش، مشيراً إلى أن الرؤية الحكيمة لحضرة صاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة ملك البلاد المعظم، جعلت من هذه القيم نهجاً مؤسسياً تجاوز حدود المملكة ليأخذ بعداً إقليمياً ودولياً.

وقال النائب السلوم: إن مواقف ومبادرات جلالة الملك المعظم تؤكد إيماناً راسخاً بأن السلام المستدام يبدأ من احترام الإنسان وكرامته، وأن الاختلاف الديني والثقافي لا ينبغي أن يكون سبباً للانقسام، وإنما جسر للتعارف والتعاون. وأشار إلى أن «إعلان مملكة البحرين» لحرية الدين والمعتقد، وإنشاء مركز الملك حمد العالمي للتعايش والتسامح، وإطلاق جائزة الملك حمد للتعايش والتسامح تشكل منظومة متكاملة نقلت قيم التسامح من المبادئ إلى العمل المؤسسي والمبادرات الدولية.

ولفت النائب السلوم إلى أن عام 2026 حمل دلالة خاصة في هذا المسار، بعدما احتفل العالم في 28 يناير للمرة الأولى باليوم الدولي للتعايش السلمي، الذي اعتمدته الجمعية العامة للأمم المتحدة بموجب القرار (79/269)، إثر مبادرة قادتها مملكة البحرين بالتعاون مع عدد من الدول، معتبراً أن اعتماد يوم دولي لهذه القيمة يشكل اعترافاً بأهمية الرسالة التي دأبت المملكة على حملها والدفاع عنها في المحافل الدولية، مضيفاً بقوله: «إن إطلاق الدورة الأولى من جائزة الملك حمد للتعايش والتسامح في أغسطس 2026 وفتح باب المشاركة أمام الأفراد والمؤسسات من مختلف دول العالم، مثّل خطوة جديدة في تحويل المبادئ الإنسانية إلى أثر ملموس، من خلال تكريم المبادرات التي تسهم فعلياً في الحوار بين الحضارات وتعزيز الاحترام المتبادل وبناء مجتمعات أكثر تماسكاً».

وثمّن النائب السلوم ما يوليه صاحب السمو الملكي الأمير سلمان بن حمد آل خليفة ولي العهد رئيس مجلس الوزراء من دعم ومتابعة للبرامج والمبادرات الحكومية التي تعزز التسامح والانفتاح والتماسك المجتمعي، مؤكداً أن هذا الاهتمام أسهم في جعل احترام التنوع جزءاً من الممارسة الوطنية اليومية ومن بيئة العمل المؤسسي والتنموي في المملكة.

وأشار النائب السلوم إلى أن الصورة البحرينية للتسامح لا تقتصر على المبادرات الرسمية، بل تتجسد كذلك في الحياة اليومية وفي العلاقة بين مختلف مكونات المجتمع، مستشهداً بالمبادرات التي شهدها العام الجاري، ومنها جلسة «أرضية مشتركة» التي نظمها مركز الملك حمد العالمي للتعايش والتسامح بمشاركة ممثلين عن أديان ومجتمعات دينية مختلفة، إلى جانب مشاركة المركز وعدد من المسؤولين الأسر البحرينية احتفالاتها الدينية، في مشاهد تعكس بصورة عملية احترام التنوع الديني والثقافي.

وأكد النائب السلوم أن التسامح في الوقت الراهن يكتسب أهمية مضاعفة في ظل اتساع تأثير وسائل التواصل والمنصات الرقمية، وما قد يصاحبها من انتشار سريع لخطاب الكراهية والتعصب، مشدداً على أن حماية المجتمع تستوجب الجمع بين التشريع والتوعية والتعليم والإعلام المسؤول، وترسيخ ثقافة الحوار واحترام الرأي والاختلاف بعيداً عن التحريض والإساءة، موضحاً أن هذا الموقف ينسجم مع ما أكده خلال مشاركته في مؤتمر اتحاد مجالس الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي بأذربيجان في يونيو الماضي، بشأن ضرورة مواجهة خطابات الكراهية والتطرف عبر تعزيز الحوار بين الحضارات والثقافات والأديان، وتفعيل دور الدبلوماسية البرلمانية في دعم السلام والاستقرار.

كما لفت النائب السلوم إلى أن إحالة الحكومة في وقت سابق مشروع قانون بشأن تعزيز التعايش والتسامح ومكافحة خطاب الكراهية إلى السلطة التشريعية، يعكس أهمية توفير إطار قانوني يحمي النسيج المجتمعي، ويحافظ على الوحدة الوطنية، بالتوازي مع مواصلة العمل الثقافي والتربوي والإعلامي الذي يعالج جذور التعصب ويعزز الوعي بقيمة الاختلاف.

واختتم النائب السلوم بتأكيد أن التسامح في البحرين ليس مناسبة سنوية ولا شعاراً عابراً، وإنما إرث مجتمعي ومسؤولية وطنية ومشروع مستمر للأجيال، مضيفاً أن ما تقدمه القيادة من مبادرات في هذا المجال يعزز رسالة البحرين القائمة على السلام والحوار، ويؤكد أن قوة المجتمعات تكمن في وحدتها وقدرتها على احتضان تنوعها واحترام جميع مكوناتها.

جامعة البحرين تطور خدمة تقديم طلب إخلاء الطرف

في إطار الجهود الحكومية الرامية إلى مواصلة تطوير جودة الخدمات وإعادة هندستها، طوّرت جامعة البحرين خدمة تقديم طلب إخلاء الطرف، والتي تُمكّن الطلبة المنسحبين نهائيًا أو المفصولين أو المتخرجين من إتمام تسوية التزاماتهم الأكاديمية والمالية والإدارية بصورة آلية، حيث يُنشأ الطلب تلقائيًا في النظام عند تحديث حالة الطالب إلى خريج أو منسحب، ويُعتمد نهائيًا بشكل تلقائي في حال عدم وجود أي التزامات على الطالب.

وبموجب الخدمة المطوّرة، أصبح إنجاز الخدمة تلقائيًا بعد أن كان يستغرق 16 يومَ عمل. وشملت التحسينات تقليل اتفاقية مستوى الخدمة بنسبة 25% كحد أدنى، وتحسين واجهة وتجربة المستخدم وتبسيط الإجراءات، وتقديم الخدمة بشكل تلقائي، وتقليل الموافقات اللازمة للحصول على الخدمة بنسبة 25%، وتوحيد معلومات الخدمات المنشورة في جميع القنوات.

وفي هذا السياق، أكد الدكتور فؤاد محمد الأنصاري رئيس جامعة البحرين، أن تطوير خدمة تقديم طلب إخلاء الطرف يسهم في تسريع استكمال الإجراءات الأكاديمية والمالية والإدارية للطلبة، من خلال أتمتة التحقق من الالتزامات واعتماد الطلب تلقائيًا عند استيفائها، بما يوفر الوقت والجهد ويدعم سرعة إصدار الوثائق المرتبطة بالتخرج أو الانسحاب النهائي أو الفصل.

وأوضح الأنصاري أن الجامعة تواصل تطوير خدماتها وتعزيز التحول الرقمي، بما يواكب الجهود الحكومية لرفع كفاءة الأداء وتبسيط الإجراءات، مشيرًا إلى الحرص على تعزيز التكامل بين الإدارات وتطوير آليات العمل لتقديم خدمات تلبي تطلعات الطلبة وتحسّن تجربتهم الجامعية.

والجدير بالذكر أنه في إطار الجهود الحكومية المتواصلة لتطوير الخدمات الحكومية وإعادة هندستها، تم توثيق وترجمة ونشر أكثر من 1,300 خدمة حكومية، شهدت 800 خدمة منها عمليات تطوير وإعادة هندسة في مختلف القطاعات الحكومية، استنادًا إلى المقترحات والملاحظات الواردة بشأن الخدمات الحكومية عبر النظام الوطني للمقترحات والشكاوى »تواصل«، وملاحظات المستثمرين، وتقارير المتسوق السري لتقييم الخدمات الحكومية، فضلًا عن إطلاق أدلة إرشادية واتفاقيات مستوى خدمة، بما يسهم في رفع كفاءة الإجراءات، وتحسين جودة الخدمات المقدمة، وتعزيز تجربة المستفيدين، ودعم مسار التحول الرقمي الحكومي.

خلال لقائها رؤساء مجالس إدارات وممثلي الجمعيات الأهلية

«خدمات النواب»: تعديل قانون الجمعيات يتضمن التدرج بالجزاءات بحسب طبيعة المخالفة

التقت لجنة الخدمات برئاسة النائب محمد جاسم العليوي، أمس الاثنين بعدد من رؤساء مجالس إدارات وممثلي الجمعيات الخيرية والأهلية بمملكة البحرين لمناقشة واستعراض مشروع قانون تعديل بعض أحكام قانون الجمعيات والأندية الاجتماعية والثقافية والهيئات الخاصة العاملة في ميدان الشباب والرياضة والمؤسسات الخاصة الصادر بالمرسوم بقانون رقم (21) لسنة 1989، المرافق للمرسوم رقم (110) لسنة 2024.

وفي هذا السياق أشارت اللجنة إلى أن مشروع القانون يستهدف إرساء نهج أكثر تدرجًا في التعامل مع المخالفات، من خلال استحداث جزاءات إدارية بديلة للعقوبات المقررة في القانون النافذ، بما يتيح للجهة الإدارية اختيار الجزاء الملائم لطبيعة كل مخالفة، وبما يحقق التناسب بين المخالفة والجزاء.

كما بحثت «خدمات النواب» مشروع قانون بإنشاء حساب الدعم المالي لمحدودي الدخل المصاغ بناءً على الاقتراح بقانون المقدم بصيغته المعدلة، المقدم من مجلس النواب الموقر، والاقتراح بقانون بتعديل البند (ب) من المادة (4) من القانون رقم (57) لسنة 2006 بإنشاء صندوق العمل.

في حين وافقت اللجنة بحضور أعضائها على رفع التقارير النهائية بشأن 4 مقترحات برغبة إلى هيئة مكتب المجلس على النحو التالي:

1. الاقتراح برغبة بشأن تطوير «مدينة شباب 2030» لتكون منصة مستدامة لمهارات ومهن المستقبل.
2. الاقتراح برغبة بشأن اعتماد «التدريب المدرسي المحاكي لبيئة العمل» لطلبة المرحلة الثانوية، لتعزيز جاهزيتهم المهنية وترسيخ القدوة الوظيفية والانضباط المؤسسي في جهات التدريب.
3. الاقتراح برغبة بشأن إنشاء ملف المهارات البحريني ومؤشر الجاهزية المهنية لربط المواطنين بفرص العمل والوظائف المستقبلية.



